الانتائج والتوصيات :

أولاً : النتائج :

سوف يتم تسليط الضوء على خلاصة الاستنتاجات التي تم التوصل أليها من خلال الدراسة النظرية والعملية وذلك في ضوء أهم المفاهيم التي تطرقت أليها الدراسة .

❖ النتائج النظرية :

1- إمكانية تفعيل الائتمان الايجاري في العراق بعد معالجة بعض العقبات التي تعترض تفعيله منها ما هو تنظيمي إداري ، ومنها ما هو قانوني ، لفتح المجال أمام طالبي التمويل من أصحاب المنشات الصغيرة ، ممن لا يملكون الضمانات الكافية التي تتطلبها الأساليب التمويلية الأخر ى ، مما سيكون له كبير الأثر على توجيه التمويل لصالح تلك الفئات .

2- وجود صور متعددة ومسميات كثيرة تطلق على هذا النظام يزيد الأمر غموضاً وصعوبة وتعقيداً .

3- هناك عدم وضوح لمفهوم الائتمان الايجاري ومزاياه ، بين معظم فئات المجتمع ، الأمر الذي ينعكس على عدم الإقدام على التعامل به وانتشاره .

4- لا تزال هنالك العديد من العقبات التي تحد من تقدم نشاط الائتمان الايجاري في العراق ، وفي مقدمتها المعوقات القانونية مثل عدم وجود تشريعات خاصة بالائتمان الايجاري ، فضلاً عن ضعف الوعي بأهمية نشاط الائتمان الايجاري في منافسة الوسائل التمويلية الأخرى

5- يتميز عقد الائتمان الايجاري بأن المستأجر يتولى استلام الأصل المؤجر من المورد بصفته وكيلاً عن المؤجر والتأكد من مطابقته للمواصفات الفنية وخلوه من العيوب الظاهرة بوصفه الأقدر على معرفة هذه المسائل الفنية ، وهذا يؤكد دور المؤجر هو دور تمويلي بحت دون التدخل في المواصفات الفنية للأصل (محل العقد) .

6- التأجير الإسلامي (الإجارة المنتهية بالتمليك) هو محاولة من المؤسسات المالية الإسلامية للاستفادة من أداة تمويلية حديثة هي الائتمان الايجاري بشكلها القائم ، مع وجود بعض الاختلافات منها انتقال الملكية أو نظام العقوبات .

7- يساعد نظام الائتمان الايجاري على تشجيع قطاع الزراعة بشكل خاص .وذلك من خلال تزويد المزارعين بما يحتاجون إليه من معدات زراعية وآلات ،وهذا يساعد على رفع كفاءة الإنتاج وتحسين الإنتاجية ، مما يتيح لها فرصة المنافسة في السوق وما لهذا من اثر كبير على الحياة الاقتصادية ، نظرا للأهمية والمكانة التي يحتلها قطاع الزراعة في البلد .

8- يساعد نظام الائتمان الايجاري على تشجيع قطاع الصناعة بشكل خاص . وذلك من خلال رفده بما يحتاجه من معدات وأجهزة والآلات ، وخاصة أن قطاع الصناعة له أهمية كبيرة في المجال الاقتصادي.

9- يساهم الائتمان الايجاري في خفض نسبة البطالة إذ أن تأثير هذا النظام على المنشات عامة ، سواء باستحداث منشات جديدة لن يتسن لها أن تقام في ظل الأساليب التمويلية الأخرى ، فساعدها هذا النظام على الظهور ، أو بعمليات التوسع في المنشات المقامة سابقا ، أو بحل المشكلات المالية للمنشات المقامة سابقا أيضا ، كل هذا سيترجم في النهاية على شكل توفر فرص عمل جديدة ، مما يؤدي إلى تخفيض نسبة البطالة ، التي يعاني منها البلد .

10- إن المعايير المعتمدة في تحديد المنشات الصغيرة حسب المؤسسات الرسمية العراقية يربك الباحثين ويؤثر على النتائج التي يتوصلون إليها ،إذ أن كل من معياري عدد العمال ورأس المال لم يؤديا غرضهما في الوقت الحاضر في تحديد مفهوم مقبول للمنشات الصغيرة ، إذ أن معيار عدد العمال يطبق على جميع الأنشطة ولم يؤخذ بنظر الاعتبار اختلاف طبيعة هذه الأنشطة ، و أن معيار رأس المال لم يعد يتماشى والوضع الاقتصادي في العراق بسبب التضخم .

11- إن العمل على رفع مستوى أداء العاملين عن طريق التدريب يساعد المصرف على تأهيل جيل من الإداريين يستعد لأخذ زمام الأمور ، وهم يشعرون بأنهم على قدر من التأهيل والكفاءة تساعدهم على تحمل المسؤوليات .

12- قلة الاهتمام بالبحوث والدراسات والندوات وورش العمل التي تعنى بزيادة وعي الجهات التمويلية بأهمية الائتمان الايجاري قياساً بالبرامج التدريبية الأخرى .

13- يساعد الائتمان الايجاري على المزيد من الازدهار التكنولوجي من خلال دعم وتمويل شراء المعدات التكنولوجية وتمويل بنائها وتشجيع إحلال المعدات الحديثة مكان المعدات القديمة .

النتائج العملية :

1- أظهرت عينة الدراسة بأن المؤسسات المالية العراقية تمتلك رؤوس الأموال الجيدة ، الأرباح المناسبة ، وكذلك الاحتياطيات النقدية الكافية ، وهو ما يعني توفر المتطلبات المالية المطلوبة لتفعيل الائتمان الايجاري ، وظهر المتغير الأكثر أهمية في المتطلبات المالية هو الأرباح ، إذ بلغت قيمة التشبع له (0.801) ،وكانت نسبة التوافق لعينة الدراسة على هذا المتغير (96%) أي بمستوى مرتفع جداً ، فضلاً عن ذلك فقد بينت نتائج التحليل الإحصائي عن صحة الفرضية القائلة بتوفر المتطلبات المالية لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق إذ جاءت بوسط حسابي قدره (61.3) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (50).

2- أشارت عينة الدراسة بأن المؤسسات المالية العراقية تمتلك الملاك الإداري المؤهل علمياً فضلاً عن الملاك المحاسبي والقانوني الذي يمكنه العمل في مجال تفعيل الائتمان الايجاري ولكن بنسب منخفضة ومتوسطة ، بالإضافة إلى أن هذه المؤسسات لديها القدرة الكبيرة على إعداد ملاكات متخصصة من خلال دوراتها المتخصصة ،فضلاً عن مقدرة المؤسسات التدريبية على إعداد ملاكات متخصصة في مجال تفعيل الائتمان الايجاري ، وكل ذلك يعني انه بالإمكان تفعيل الائتمان الايجاري في العراق بما متوفر من هذه الملاكات كمحاولة يمكن بعدها التهيؤ لأعداد الملاكات العلمية المطلوبة التي تتناسب مع التوسع المستقبلي للائتمان الايجاري ،ويعد التأهيل العلمي المتغير الأكثر أهمية في المتطلبات البشرية ، إذ بلغت قيمة التشبع له (0.912) ،وكانت نسبة التوافق لعينة الدراسة على هذا المتغير (58%) أي بمستوى متوسط ، و بينت نتائج التحليل الإحصائي عن الفرضية القائلة بتوفر المتطلبات البشرية لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق عن عدم توفر هذه المتطلبات إذ جاءت بوسط حسابي قدره (49.2) وهو أصغر من الوسط الفرضي البالغ (50) .

3- أظهرت عينة الدراسة عن المتطلبات التشريعية أن هناك حاجة فعلية إلى تشريع القوانين ذات العلاقة بالائتمان الايجاري ، إذ تبين من خلال استطلاع العينة إلى عدم توافر هكذا قوانين ، ويعد المتغير (وضوح القوانين الخاصة) الأكثر أهمية في المتطلبات البشرية ، إذ بلغت قيمة التشبع له (0.896) ،وكانت نسبة التوافق لعينة الدراسة على هذا المتغير (50%) إي بمستوى متوسط ، وبينت نتائج التحليل الإحصائي عن الفرضية القائلة بتوفر المتطلبات التشريعية لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق عن عدم توفر هذه المتطلبات إذ جاءت بوسط حسابي قدره (43.4) وهو أصغر من الوسط الفرضي البالغ (50) .

4- بخصوص المتطلبات التسويقية أشارت عينة الدراسة إلى عدم توفر النشرات والتقارير التي تسهم في الوعي لتفعيل الائتمان الايجاري و وكذلك الهيئات المتخصصة في نشر هذه التقارير، ويعد المتغير (النشرات والتقارير) الأكثر أهمية في المتطلبات التسويقية ، إذ بلغت قيمة التشبع له (0.889) ،وكانت نسبة التوافق لعينة الدراسة على هذا المتغير (34%) إي بمستوى منخفض، وبينت نتائج التحليل الإحصائي عن الفرضية القائلة بتوفر المتطلبات التسويقية لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق عن عدم توفر هذه المتطلبات إذ جاءت بوسط حسابي قدره (40.2) وهو أصغر من الوسط الفرضي البالغ (50) .

5- أشارت عينة الدراسة الخاصة بمحور المشروعات إلى الحاجة الفعلية لأصحاب المشروعات لخدمات الائتمان الايجاري ، ويعد هذا المتغير الأكثر أهمية في هذه المتطلبات ، إذ بلغت قيمة التشبع له (0.912) ،وكانت نسبة التوافق لعينة الدراسة على هذا المتغير (91%) أي بمستوى مرتفع جدا ، وبينت نتائج التحليل الإحصائي عن صحة الفرضية القائلة بتوفر المشروعات لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق إذ جاءت بوسط حسابي قدره (54.2) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (50) .

6- أظهرت الدراسة عن مدى توافر متطلبات تكنولوجيا المعلومات إلى امتلاك المؤسسات المالية أجهزة الحاسبات الحديثة وتوفر شبكات الانترنت بصورة كبيرة مع إمكانية إتاحة المواقع الالكترونية لشرائح المجتمع كافة للتعريف والوعي بالائتمان الايجاري ، ويعد المتغير(المواقع الالكترونية) الأكثر أهمية في هذه المتطلبات ، إذ بلغت قيمة التشبع له (0.869) ،وكانت نسبة التوافق لعينة الدراسة على هذا المتغير (76%) إي بمستوى مرتفع ، وبينت نتائج التحليل الإحصائي عن الفرضية القائلة بتوفر متطلبات تكنولوجيا المعلومات لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق عن صحة الفرضية إذ جاءت بوسط حسابي قدره (58.7) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (50) .

7- بخصوص متطلبات البيئة الاقتصادية أشارت عينة الدراسة إلى الحاجة الفعلية الاقتصادية لتفعيل الائتمان الايجاري من خلال دوره في استقطاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ،فضلاً عن مساهمته في توفير التمويل اللازم للمنشات الصغيرة والمتوسطة وبالتالي تحقيق فوائد اقتصادية تعزز من وضع الاقتصاد الوطني ، ويعد المتغير(فوائد اقتصادية) الأكثر أهمية في هذه المتطلبات ، إذ بلغت قيمة التشبع له (0.768) ،وكانت نسبة التوافق لعينة الدراسة على هذا المتغير (71%) أي بمستوى مرتفع ، وبينت نتائج التحليل الإحصائي عن الفرضية القائلة بتوفر متطلبات البيئة الاقتصادية لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق عن صحة الفرضية إذ جاءت بوسط حسابي قدره (57) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (50) .

8- على الرغم من امتلاك المصارف للموارد المالية الكافية لمزاولة الائتمان الايجاري إلا إننا نجد ومن خلال استطلاع عينة الدراسة إلى عدم وجود إستراتيجية واضحة للاستفادة من ذلك ، ويرجع ذلك إلى عدم توفر الوعي والمعرفة الكافية بأهمية الائتمان الايجاري ، ويعد المتغير(التحري عن العملاء) الأكثر أهمية في هذه المتطلبات ، إذ بلغت قيمة التشبع له (0.784) ،وكانت نسبة التوافق لعينة الدراسة على هذا المتغير (62%) أي بمستوى منخفض ، وبينت نتائج التحليل الإحصائي عن الفرضية القائلة بتوفر متطلبات المصارف لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق عن رفض الفرضية إذ جاءت بوسط حسابي قدره (46.9) وهو أصغر من الوسط الفرضي البالغ (50) .

9- أشارت عينة الدراسة إلى مقدرة المؤسسات التعليمية كالمعاهد الإدارية والجامعات العراقية للدراسات الأولية والعليا على توفير الكوادر الفنية المتخصصة في مجال تفعيل الائتمان الايجاري ،فضلاً عن مساهمة مناهج تلك المؤسسات بذلك ،، ويعد المتغير(الدراسات الأولية – المناهج) الأكثر أهمية في هذه المتطلبات ، إذ بلغت قيمة التشبع له (0.918) ،وكانت نسبة التوافق لعينة الدراسة على هذا المتغير (67%) أي بمستوى متوسط ، وبينت نتائج التحليل الإحصائي عن الفرضية القائلة بتوفر متطلبات التعليم العالي لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق عن صحة الفرضية إذ جاءت بوسط حسابي قدره (61.1) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (50) .

10- على الرغم من دراسة المتطلبات اللازمة لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق إلا أن عينة الدراسة أشارت إلى وجود معوقات أخرى يمكن أن تعيق تلك العملية ، متمثلة بالفساد المالي والإداري فضلا عن مواجهة المقاومة الشديدة من بعض الجهات التي تحمل مخاوف محتملة من عملية تفعيل الائتمان ،ويعد المتغير الأكثر أهمية في معوقات أخرى هو (الفساد الإداري)، إذ بلغت قيمة التشبع له (0.872) ،وكانت نسبة التوافق لعينة الدراسة على هذا المتغير (85%) أي بمستوى مرتفع جداً ، وبينت نتائج التحليل الإحصائي عن الفرضية القائلة بتوفر معوقات أخرى لتفعيل الائتمان الايجاري في العراق عن صحة الفرضية إذ جاءت بوسط حسابي قدره (73.9) وهو أكبر من الوسط الفرضي البالغ (50) .

11- تعد المصارف العامل الأكثر أهمية في متطلبات تفعيل الائتمان الإيجاري ، إذ جاءت في المرتبة الأولى بتشبع مقداره (0.744) ويضم هذا العامل (13)متغيراً ،أولها التحري عن العملاء ثم متغير المخاطر المصرفية فيما جاء المتغيرين المستشارين الماليين والملاك الإداري المؤهل علميا بالمرتبة الأخير على التوالي .

12- تعد متطلبات تكنولوجيا المعلومات العامل الثاني الأكثر أهمية من متطلبات تفعيل الائتمان الإيجاري ، إذ جاءت في المرتبة الثانية بتشبع مقداره (0.672) ويضم هذا العامل (9) متغيرات ،أولها المواقع الالكترونية وجاء المتغير توافر شركات الائتمان الإيجاري في المرتبة الأخيرة .

13- جاءت متطلبات البيئة الاقتصادية في المرتبة الثالثة ، إذ بلغ تشبعها (0.579) وهي تضم (16) متغير الأول الفوائد الاقتصادية فيما جاء المتغير الإجراءات الكمركية في المرتبة الأخيرة ، أما المتطلبات البشرية فجاءت بالمرتبة الرابعة بتشبع مقداره (0.575) و(9) متغيرات أولها التأهيل العلمي والملاك الأجنبي في المرتبة الأخيرة .

14- حلت المتطلبات التشريعية في المرتبة الخامسة بتشبع مقداره (0.538) ، وكانت عدد متغيراتها (11) متغيراً أولها وضوح القوانين الخاصة فيما جاء متغير قوانين الدول في المرتبة الأخيرة .أما المتطلبات المالية فقد جاءت بالمرتبة السادسة بتشبع مقداره (0.537) وكانت عدد متغيراتها (4) ،أولها الأرباح فيما جاءت الإمكانيات المالية للتدريب في المرتبة الأخيرة .

15- المتطلبات التسويقية كانت بدرجة تشبع قدرها (0.534) و ستة متغيرات الأول النشرات والتقارير والأخيرة الجهات الساندة وجاءت المتطلبات في المرتبة السادسة .

16- لم يتم الاعتماد على (المشروعات ،التعليم العالي ، معوقات أخرى) وذلك لان قيمها جاءت بتشبع اقل من الحد الأدنى المقبول (0.50) ،إذ كان مقدار قيمة التشبع لها هو (0.042 ، 0.006، -0.096) على التوالي .